

ايجوبة هامة في الطب

لأبي الفضل عبد الله الصديق الحسني  
من علماء الحديث

---

الناشر  
على رضى

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله .  
وبعد فقد سئلت من بعض طلبة الطب بالاسكندرية ، أسئلة  
عن قضايا جديدة ، في علم الطب الذى يدرس ويمارس على  
الطريقة الاوربية التى تخالف التعاليم الاسلامية جملة وتفصيلا  
ومع هذا فالمسلمون فى حاجة شديدة ملحة الى الطب الحديث ،  
تعلمها وتعلمنا وممارسة لحفظ صحتهم ، وعلاج امراضهم فارتقى عن  
رتبة الحاجيات الى رتبة الضروريات ، لتعلقه بحفظ النفس  
ووقايتها .

والشريعة الاسلامية ، تعطى للضروريات عناية تتفق وما  
لها من أهمية ، فخرمت اتلاف النفس بالانتحار وأسبابه ،  
كوصال الصوم والإضراب عن الطعام وأوجبت شق بطن الميت  
إذا كان فيه مال لا أحد لأن حفظ المال من الضروريات .

وإذا ماتت نفساء وفي بطنها جنين حي وجب اخراجه .  
 وإذا ماتت امرأة وسط رجال لم يحز أهم أن يغسلوها لأن  
 حفظ عورتها من الضروريات ، وليكن يديمونها في وجهها  
 وكفيها ومن هنا قال العلماء : الضرورات تبيح المحظورات  
 يقصدون أن حفظ النفس وما في معناها من الضروريات إذا  
 توقف على ارتكاب محرم ، ساغ ارتكابه ، ولم يهرم مباحا  
 بل هو لم يزل محرما ، وليكن الله تعالى يغفره ، لأجل  
 الضرورة ، كما قال تعالى ( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان  
 ربك غفور رحيم ) أفادت الآية أن الله غفر ارتكاب المحرم  
 - مع كونه محرما - لأن مرتكبه مضطر .

ولهذا قال العلماء أيضا : ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها  
 يعني لا يتوسع فيه كما يتوسع في سائر المباحات ، بل يقتصر  
 فيه على قدر الضرورة بحسب زمانها ومكانها .

والضرورة في علم الطب تنحصر في أمرين .

١ - انقاذ نفس المريض من التلف ، ان كان له أجل .

٢ - إذهب إليه ، أو تخفيفه على الأقل .

ووظيفة الطبيب أن يعالج المريض لا أن يشفيه ، لأن الله هو الشافي ( وإذا مرضت فهو يشفين ) وفي إطار هذه المقدمة يظهر جواب الأسئلة المقدمة الى :

١ - يشرع للرجل بممارسة طب أمراض النساء والولادة ، بل هو فرض كفاية يقوم به بعض الرجال ، لقلة النساء الطبيبات وقلة كفأتهن ، لكن لا يباشر علاج امرأة أو توأيدھا إلا إذا لم يوجد في المكان طبيبة أو كانت موجودة وعجزت أو استعانت به ، فينشد يتعين عليه علاجها .

٢ - إذا كانت حالة المريضة خطيرة تستدعي العلاج ، فيجب عليه المبادرة الى علاجها .

اما اذا كانت حالة المريضة لا تستدعي الاستعجال ، فلا بأس أن يؤخر العلاج ، على أنه لو عجل علاجها في هذه الحالة أيضا ، لم يكن عليه حرج ، لأن الضرورة موجودة وهي



انقاذ حياة المريضة ، أو تخفيف ألمها .

٣ - يحرم اختلاء الطبيب بالمرأة أثناء الكشف عليها ، ولا بد من وجود محرم معها ، ففي الحديث ( ما خلا رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما ) ، فوجود الزوج أو المحرم واجب شرعاً .

وهل يكفي وجود امرأة من قريباتها ؟ محل نظر ، وأنا أرى أنها لا تكفي بل لابد من امرأتين فأكثر ، لان المرأة تستر صاحبها أو قريبتها إذا رأت منها ما يشين .

واذا أتت مريضة بدون محرم معها فلا يكشف عليها الطبيب الا اذا ترك باب العيادة مفتوحاً على مصراعيه أو يدخل معها مريضات أخر ، حتى لا يختلي بها . وعلى هذا ينبغي للطبيب أن يكون كشفه على النساء مجتمعات ، لا منفردات ، أما اذا كانت حالة المريضة تستدعي التدخل الفوري وليس معها أحد وهي في هياذته أو في بيتها ، فيتصرف حسبما تقتضيه الضرورة العاجلة وفي العيادة يترك باب غرفة الكشف مفتوحاً حتى لا تكون خلوة واذا حضرت المريضة الى العيادة بغير محرم وحالتها غير

عاجاة ، فلا يكشف عليها .

توليد الطبيب للمرأة إن كان يتوقف على التدريب على عملية الولادة ، فيجوز بقدر الضرورة يعني إذا كان يكفي التدريب على عملية أو اثنتين مثلاً ، تحرم الزيادة عليها ، ويأتى هنا سؤال وهو : هؤلاء الدايات الماهرات فى التوليد منذ أقدم العصور ، كيف تعلمن ؟

يشترط فى الطبيب المعالج لمسلمة أن يكون مسلماً أو طبيباً نصرانياً مثلاً ، دخل أبو بكر الصديق على عائشة وهى مريضة ، ووجد يهودية ترقى فقال لها : ارقىها بكتاب الله ، والمقرر فى الشريعة أن الذى - يهودى أو نصرانى - إذا كشف غورة مسلمة ومتعمداً انتقضت ذمته ، ولم يبق له حرمة ، وعلى هذا إذا فقدت الطبيبة المسلمة ، والطبيب المسلم ، والطبيبة النصرانية ، جاز أن يعالجها الطبيب غير المسلم للضرورة ، بشرط أن يكون مرضها شديداً يخاف على حياتها منه .

يجب على الطبيب أن يتعاشى النظر إلى العورة المغلظة إلا فى

حالة الضرورة القصوى ، لأن النظر إلى العورة المغلطة ، يوجب  
المقت كما في الحديث ، والنظر إلى عورة المرأة أشد مقتاً .

وإذا كان النجاح في الامتحان ، يتوقف على الكشف على  
مريضة وتشخيص مرضها ، فيجوز مع البعد عن عورتها إن  
أمكن ، ولا يجوز التدريب على مريضة مطلقاً إلا إذا لم يكن مفر  
من ذلك بوجه من الوجوه .

٤ - التكسب من الطب مشروع لا بأس به ، وهو على قدر  
ما يبذله الطبيب من مجهود ، وعلى هذا يقدر الطبيب الأجر الذي  
يأخذه على أساس ما بذل من جهد لا على أساس مستوى المريض  
الاجتماعي ، والطب في الأصل ليس المراد منه التكسب والآراء  
كسائر المهن والصناعات ، بل هو خدمة إنسانية ، فلكذلك ينبغي  
للطبيب أن يراعى الرفق في تقدير أجرته .

كان النبي ﷺ في سفر ، فعرضت له امرأة ، تحمل ابناً لها  
فقالت يا رسول الله ابني هذا يصرع في اليوم كذا مرة ، فأخذه  
بين يديه ، وعالجه ثم رده إليها ، وذعب ، وفي عودته لقيته

المرأة في ذلك المكان ومعها كبشمان ، فقال يا رسول الله ابني لم يعد يصرع من ذلك الهرم وهذان لك ، فأخذ واحداً ، ورد عليها الآخر ، رفقاً بها ، وكان ابن جريج حافظاً للحديث ، وطبيباً يعالج بالبحان ، وأخبرني صديق مصري أنه ذهب إلى لندن لعملية استخراج الحصوة ، وافق معه الطبيب على مبلغ ٤١٠ جنيهه وبعد انتهاء العملية ولو ازمها ، رد له الطبيب ١٠٠ جنيه فقال ما هذا ؟ قال الطبيب هذا حقك ، لأن المبلغ الذي طلبته منك تبين أنه أكثر مما يلزمك ، فمن من الأطباء هذا يرد على المريض بغض ما دفعه ؟

والطبيب الذي يتول لاهل المريض: انقلوه إلى المستشفى ، أو كلفة نحوها لا يستحق أجره ، ولو أخذها فإنه يأخذ حراماً ويشبه ذلك أن طبيباً أعرفه ، دعى للكشف على طبيب فوجده في سياق الموت وهذه حالة لا تخفى على الطبيب ومع ذلك كتب له دواء وأخذ الأجر ، ولم يبعد عن البيت بضع خطوات حتى سمع صراخ أهله عليه ، فكان ينبغي له أن يرد ما أخذه منهم لكنه لم يفعل بل ما كان ينبغي له أن يأخذ أجراً من مريض في سياق الموت ولكنه حرص على المال ، ويحوز الطبيب الكشف على البنت

الصغيرة إذا كان معها من يحرسها ، والمرأة العجوز لا بد أن يكون معها محرم ، لأن الله نهى العجائز عن التبرج في قوله تعالى ( والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة ) لأن أطمار الرجال قد تمتد إليهن وترغب فيهن ، وفي المثل العربي : ما من ساقطة إلا ولها لاقطة .

والطبيبة تكشف على الرجل إذا لم يوجد غيرها لكن لا يجوز اختلاؤهما .

هـ - التشوهات الخلقية الوارثية ، لا تجوز إزالتها بعملية تجميل ، لأن النبي ﷺ لعن النساء المتزينات بالنمص ووصل الشعر ، وسماهن مغيرات لخلق الله ، والمرأة أخرج إلى النزين من الرجل ، والحالة النفسية لا اعتبار لها في هذا الباب ، إلا إذا كانت التشوهات تسبب آلاماً وأضراراً بدنية ، جاز إزالتها ، أما إذا كان التشوه نتيجة حادث عارض فيجوز إزالته ، لأن صحابياً قطع أنفه في حرب أيام الجاهلية ، فأمره للنبي ﷺ أن يتخذ أنفاً من ذهب .

ومن هذا الحديث يؤخذ جواز استعمال الأطراف الصناعية ،  
مثل يد أو رجل أو عين أو طقم أسنان .

٦ - أما نقل عضو من ميت فور موته ، كعين أو كلوة ،  
إلى مريض ، فهذا مما شاع عند الأطباء الأوربيين ، وقلدهم فيه  
أطباء المسلمين ، وهو خطأ كبير ، لأن الدين الإسلامى يحترم  
المسلم الميت ، ولا يجوز نقل عضو منه إلى غيره كيفما كانت  
الأسباب ، ولو أوصى المسلم قبل موته بأن ينقل عضو منه  
لمصلحة مريض لا تتخذ وصيته ، لأن أعضائه ليست مملوكة له ،  
فلا يملك التصرف فيها وقد أخبر النبي ﷺ أن المسلم فيه ٣٦٠  
مفعلاً ، وأنه ينبغي له كل مطلع شمس أن يقدم صدقات بعددها  
شكراً على أنعم الله بها عليه وأنه يقوم مقام الصدقات طاعات  
أخرى كالفسيح والتحميد والتكبير والتلهيل بعددها ، ذلك أن  
الأعضاء ملك لله تعالى ، لا يجوز إزالة عضو منها إلا إذا كان به مرض  
يخشى أن يتسرب منه إلى بقية الأعضاء ، فيجب بتره حفظاً لها ،  
وإبقاء عليها . وقد ظهرت الأكلة في رجل عروة بن الزبير أحد  
فقهاء المدينة وعلمائها ، وأخبره الأطباء أن رجله إذا لم تقطع  
فسيسرى المرض إلى غيرها ، فقطعها .



وبعض المتخذلقين يسوغ نقل عضو من ميت إلى حي ،  
بقوله : الحى أفضل من الميت ، وهذا قول باطل ، فإن الصالح  
الميت أفضل من الفاسق الحى ، والعاقل الميت أفضل من الظالم  
الحى ، فنقل العضو من الميت حرام ، وتزداد الحرمة إذا نقل  
من مسلم إلى كافر .

أما نقل الدم من شخص إلى آخر ، والدم سائل نجس كالبول  
فهل يجوز التداوى به ؟ مسألة فيها نظر ، ثبت فى الحديث أن  
قوما استوخموا المدينة لم يوافقهم هواؤها فأمرهم النبي ﷺ  
بشرب أبوال الإبل وألبانها ، فصحبوا . قال الشافعية : بول الإبل  
نجس وجاز شربه لأجل التداوى ، وعلى وزانه يقال : يجوز نقل  
الدم مع نجاسته لأجل التداوى .

وبالنسبة للكحول يحرم التداوى به ، أما إذا كان داخل دواء  
واستهلك فيه ، بحيث لم يبق له رائحة ولا طعم جاز التداوى به ،  
ولا حرج فيه .

وبالنسبة للتخدير ، يجوز استعماله لإجراء جراحة ، أو لدفع آلامها  
بعد نهايتها أما إعطاؤه للمريض فلا يجوز ، لأنه يعودهم بالإدمان

عليه ويفسد مزاجهم .

كذلك لا يجوز علاج المصروع باعطائه مخدراً ، إذ هو علاج وقتي لا يذهب الصرع من أصله ، والطب الحديث لا يعترف بصرع الجن ، ويأجأ في علاجه إلى المخدرات أو الصدم الكهربائي ، وهو خطأ كبير ، فالواجب على الطبيب المسلم ألا يعالج المصروع بالتخدير بل يعالجه علاجاً روحياً بالقرآن والأذكار الواردة في السنة ، أو يحمله على رجل صالح يعالجه بذلك ، وقد حدث في شبابي أن ابنة خالتي صرعاها جنياً ، ولازمها وأكثر من صرعاها ، فكنيت أعالجهما بسورة الجن أقرأها عليها وكانت إذا رأتني داخلها عليها تخاف مني وتصرخ ، وهذا عمل الجنى الذي يصرعهم ، وبعد شهرين من العلاج صحت وسلمت ، وهي الآن متزوجة ولها أولاد وأحفاد .

٩ - بالنسبة للتشريح ، لا يجوز تشريح جسد ميت مسلم للتدريب أو لغيره من الأسباب ، والذين أفتوا بجواز تشريحه مخطئون متساهلون ، لأن النبي ﷺ قال كسر عظم الميت ككسره حياً ، والحكومة السعودية تستورد من الهند جثث البوذيين



الوثنيين الذين يموتون في حادث غرق أو سهر ، ليتدرب عليها  
طلبة الطب عندها .

فيجب على الحكومة أن تفعل مثل السعودية كما يجب على وزارة  
الصحة وكاية الطب بوجه خاص أن تذكر أنها في بلد اسلامي  
وبين شعب مسلم .

فيجب أن تراعى شروط الاسلام في تعاميم الطب ، فلا يختلط  
الطابة والطالبات في محاضرة ولا تدريب ، ولا يتعلم الطالبات  
إلا التوليد وأمراض النساء ولا يحضر الطلبة تشريح امرأة .

١٠ - إذا دعى طبيب لاجهاض حامل فيحرم عليه اجهاضها ،  
إلا في حالتين : أن لا يتم تكوين الجنين في بطنها ، أو تم تكوينه  
ولسكن حالتها خطيرة بحيث يتعين الاجهاض لانقاذها من الموت ،  
ففي هذه الحالة تكون المحافظة على حياتها أهم من الجنين .

بقي أن ننبه على أمر لا يعرفه الاطباء المسلمون لتقليدهم  
الاوربيين :

إذا دعى طبيب مسام للكشف على مريض مسلم في بيته ،

فقد علم أن مسلماً مريضاً ، والنبي ﷺ أخبر أن حق المسلم على المسلم ست ، وذكر منها أن يعود له إذا مرض ، فليجعل الطبيب خطواته إلى بيت المريض ، قياماً بحق العيادة المطلوبة ، فيثاب عليها ، ويأخذ الأجر من المريض باعتماد أنه كشف عليه في عيادته لا في بيته ، وهذا المعنى لم يتفطن له الأطباء المسلمون مع وضوحه .

ونحن قد نسينا ديننا وتقاليدنا واتبعنا الأوربيين في كل ما جاؤا به من غير استثناء .  
وحسابنا عند الله عسير إن لم تتدارك الأمر ونرجع إلى قواعد ديننا الحنيف والسلام .

وكتب أبو الفضل عبد الله بن الصديق الحسني  
من علماء الحديث  
عفا الله عنه

# الفهرس

صفحة	الموضوع
٥ -	لا يعالج الرجل المرأة إلا إذا فقدت طبيبة
٦ -	يهرم اختلاء الطبيب بالمریضة حال الكشف عليها
٨ -	التكسب بالطب مشروع بشرط هدم الاستغلال
١٠ -	لا تجوز إزالة التشوهات
١١ -	الاطراف الصناعية
١١ -	لا يجوز نقل عضو من ميت إلى حي
١٢ -	يجوز نقل الدم
١٢ -	لا يجوز التداوى بالكحول
١٣ -	لا يجوز التداوى بالمخدر
١٣ -	علاج الصرع بدواء روى
١٣ -	لا يجوز تشريح جسد ميت مسلم
١٤ -	الاجهاض